

## الجزء السادس:

# المفاهيم الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأدوات المتاحة للتمويل

يمنع نسخ أي جزء من هذا الإصدار أو حفظه على أي نظام من أنظمة استرجاع المعلومات أو نقله على أية هيئة أو بأية وسيلة كانت، بما فيها الوسائل الإلكترونية أو الميكانيكية أو وسائل التصوير الفوتوغرافي أو التسجيل أو غيرها - دون الحصول على إذن مسبق صادر عن المعهد المصرفي المصري

## المحتويات

---

الجزء السادس: المفاهيم الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأدوات المتاحة للتمويل	
الأهمية.....	3
الأهداف.....	3
المؤشرات الاقتصادية الداعمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.....	4
المفاهيم المختلفة وسمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.....	7
التنوع في الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وربحيتها للبنوك.....	12
الأدوات المختلفة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.....	13
ملخص.....	23

# Train For Employment

## الجزء السادس: المفاهيم الأساسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأدوات المتاحة للتمويل

### الأهمية

من الأساسيات التي يحتاجها موظف البنك للقيام بدوره في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلمامه التام بمعايير تصنيفها خاصة تلك التي استند عليها التعريف الموحد للبنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي ألزم البنوك المصرية بالعمل به. وحتى تتشكل لدى الموظف مهارات التعامل والتواصل الفعال مع هذه النوعية من المشروعات كان لا بد من معرفته وإلمامه بطبيعتها وسماتها الرئيسية، والأهمية الاستراتيجية لها والمؤشرات الاقتصادية الداعمة لتمويلها.

### الأهداف

عند استكمال هذا الجزء، سوف تكون قادرا على:

- تحديد أهم المؤشرات الاقتصادية الداعمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تعريف المفاهيم المختلفة وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد أهمية التنوع في الخدمات المصرفية وربحية الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- سرد ادوات التمويل المتعددة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

## المؤشرات الاقتصادية الداعمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تؤكد التجارب السابقة والشواهد أن نموذج الاعتماد على المشروعات الصغيرة يعتبر من أنجح النماذج التنموية والتي ثبتت فاعليتها، تضم المشروعات الصغيرة والمتوسطة 75% من العمالة، وتساهم بحوالي 80% من الناتج المحلي الإجمالي في مصر. كما تعتمد على الشباب كرسيد رئيسي للعمالة لذا أصبح من المؤكد أن المشروعات الصغيرة أهمية إستراتيجية فائقة، نذكر منها على سبيل المثال وليس الحصر:

### على المستوى القومي:

- **التنمية :** هي الزيادة السريعة في مستوى الدخل الفردي ولكن ليست فقط بالجانب المادي وانما جوانب أخرى (سياسية – اجتماعية – ثقافية- الخ)، ومن خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة قاطرة للتنمية.
- **الفقر :** هو ظاهرة معقدة ذات ابعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وربما سياسية وتاريخية. ويختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والازمنة. ولكن من المتفق عليه ان الفقر هو حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات
- وتبلغ نسبة الفقر بمصر نحو 25% من سكان مصر، وترتفع هذه النسبة في بعض محافظات الصعيد أكثر من 65% من سكانها مثل محافظة سوهاج، وأسيوط.
- كما أنه يمكن من خلال إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل متوازن بين المحافظات إحداث التوازن الاجتماعي بين أقاليم الدولة بين الريف والحضر.
- ارتفاع ناتج قطاعات الصناعات الصغيرة يؤدي إلي ارتفاع الناتج القومي.
- زيادة متوسط الدخل مما يؤدي إلي تحسين مستوى المعيشة.
- المشروعات الصغيرة ضرورة للتنمية فلا يمكن إقامة مشروعات قومية كبرى أو مشروعات صناعية عملاقة دون حاجة إلي العديد من المصانع الصغيرة لتزويد تلك المنشآت بالخامات والمنتجات التي تدخل في عمليات تصنيعية أخرى. مثل صناعة السيارات فالمصنع الواحد يحتاج إلي نحو 40 مصنع صغير لتوفير احتياجاته من المواد النصف مصنعه مثل النوافذ والصاج والأسلاك والكابوتشوك والمسامير وقطع البلاستيك.. الخ.
- المصنع الكبير لا يستطيع تسويق منتجاته إلا في ظل وجود عدد كبير من المنشآت التجارية الصغيرة التي تتولى بيع المنتجات وتوزيعها في مختلف المناطق الجغرافية.
- المشروعات الصغيرة من مكاتب المحاماة والاستشارات المالية والتخليص الجمركي وخدمات الشحن والتفريغ والنقل والتوكيلات التجارية تؤدي خدمات لا يمكن للمشروعات الكبيرة الاستغناء عنها.
- تؤدي المشروعات الصغيرة (القابلة للنمو) إلي خلق أجيال جديدة من رجال الأعمال والتحول إلي مجتمع الأعمال الذي يخلق روح المنافسة والتطوير وتوسيع الأسواق.
- **معدل البطالة :** التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يتم استخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = 100 \times \left[ \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \right]$$

- متوسط معدل البطالة في 13.4% من قوة العمل 30 مليون فرد، تمثل شريحة الشباب منها 75%، وشريحة المتعلمين نحو 85% منهم 45% مؤهلات متوسطة وفوق متوسطة.
- ارتفاع معدل البطالة يؤدي إلي ارتفاع معدل الإعالة وهو (متوسط عدد الأفراد الذين يتوزع عليهم دخل الفرد).
- خلق فرص عمل جديدة مما يساهم في حل مشكلة البطالة حيث ان لديها قدرة عالية على استيعاب أنواع العمالة المختلفة وبصفة خاصة النصف ماهرة وغير الماهرة.
- من سمات هذه المشروعات انخفاض تكلفه فرص العمل ذلك فان توصية الاستثمارات القومية إلي هذا النوع من المشروعات يعد الوسيلة المثلى لمحاربة البطالة وتسعى كافة الدول في مواجهة مشكلة البطالة لما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية خطيرة ذات أبعاد سياسية.

### تدريب:

#### في مجموعات عمل:

احسب تكلفة فرصة العمل في حالة تمويل 1000 مشروع 10 مليون جم وسيقوم بتوظيف عدد 10 عمال بكل مشروع، وهل ستختلف حال توجيه التمويل لمشروع واحد سيوظف 1000 عامل، وأيها أقل تكلفة لفرصة العمل.

أي المشروعين أفضل من وجهة نظرك ولماذا؟

### فمثلاً:

أسره مكونه من ستة أشخاص يعمل بها فرد واحد يتوزع هذا الدخل على 6 أفراد ويكون معدل الإعالة (6) أفراد أما إذا عمل شخص آخر في هذه الأسرة فان دخل الاثنين سيتوزع على 6 أفراد فينخفض معدل الإعالة إلي ثلاثة أفراد.

- يؤدي تمويل المشروعات الصغيرة من خلال البنوك إلي تجنب ظاهره التركيز في تمويل كبار العملاء أو على الأقل الحد منها ويستتبع ذلك تخفيض المخاطر بالاعتماد على التنوع في الأنشطة التي يتم تمويلها.
- عميل المشروع الصغير اليوم قد يصبح عميلاً كبيراً إذا تحقق لمشروعه النجاح والاستمرار وكسب مقومات جديدة يتحرك معها المشروع إلي منطقة المشروعات المتوسطة والكبيرة ولهذا يحقق تمويل المشروعات الصغيرة ربحيه للبنوك على المدى البعيد.
- البنك الذي لا يدخل عملاء جدد ويعتمد فقط على مجموعة محدودة من العملاء لا يتمكن من تنمية نشاطه في المستقبل، بالتوسع في تقديم الخدمات وزيادة ربحيته.

### تدريب:

أيهما أكثر ربحية للبنك: اقترض عميل مليون جم بعائد 10% سنوياً، واقترض عميل 500 ألف جم بعائد 10%، وقيامه بعمليات مصرفية متنوعة تحقق إيرادات 60 ألف جم.

### على مستوى المشروع:

- تحسين كفاءة تكنولوجيا الإنتاج.
- يمكن المشروعات المقترضة من تطوير نفسها.
- تحويل المشروعات من القطاع الغير رسمي إلي القطاع الرسمي.

### تدريب:

في مجموعات عمل: تحاول كل مجموعة استخلاص الآثار السلبية لزيادة حجم القطاع غير الرسمي.

- الكيان الذي يمكن من خلاله تحقيق طموح صاحبه واثبات ذاته ونواحي التميز في شخصيته وتحقيق استقلاليته باعتبار أن المشروع كيانا خاصا.
- مصدر دخل صاحب المشروع ودخل أسرته وذلك الدخل الذي لا تحده لوائح ولا قيود أو انتظار لعلاوة دورية أو مكافأة تشجيعية أو مرتب آخر الشهر.

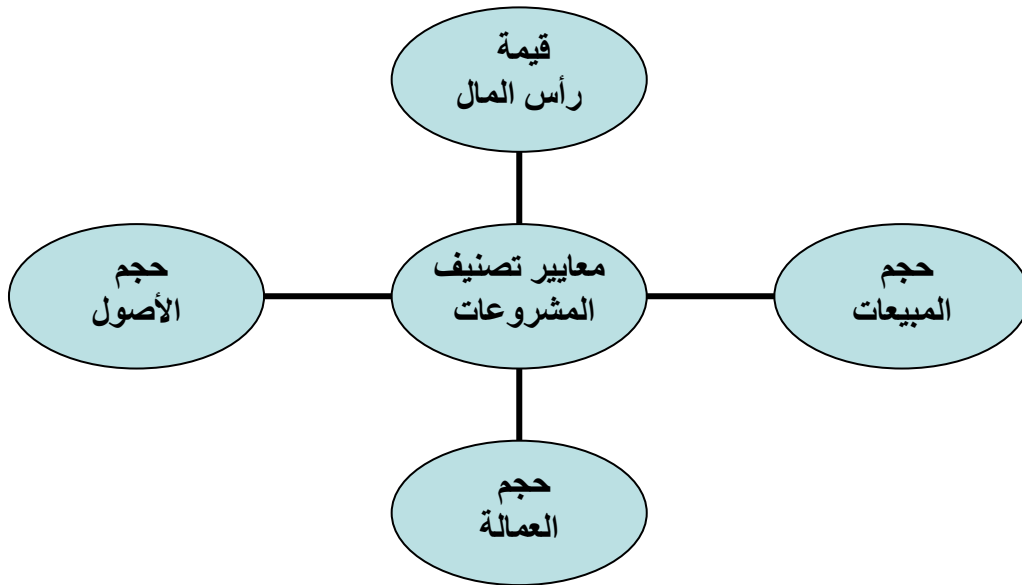
## المفاهيم المختلفة وسمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

### معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

إن أول خطوة في بناء الكيان القانوني للمشروع هي، تحديد قيمة رأس المال الذي يخصصه صاحب المشروع، ويحدد قيمة رأس المال حسب حجم النشاط المطلوب، حيث يوجه هذا المبلغ إلى شراء الأصول، والتي يختلف حجمها أيضا من مشروع لآخر حسب حجم النشاط، كما يوجه جزء من رأس المال لشراء الخامات اللازمة لتحقيق غرض المشروع وإتمام عملية الانتاج تمهيدا لعمليات التسويق التي تنتهي بحجم مبيعات، والتي تزيد بزيادة حجم العمليات الانتاجية والتسويقية، وكل ذلك يتم من خلال العمال بالمشروع، ويتوقف حجمهم أيضا على حجم العمل بشكل عام.

يستخلص مما سبق أن هناك أربع عناصر كمية، يمكن اعتبارها معايير يتم الاعتماد عليها في تحديد وتعريف المشروعات، وهي:

1. معيار رأس المال.
2. معيار حجم الأصول.
3. معيار حجم المبيعات.
4. معيار حجم العمالة.



## أهمية وضع تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

- تأتي أهمية وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للاعتبارات التالية:
1. أن تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة عامل أساسي ومرجعاً لوضع سياسات وتشريعات وبرامج وخدمات المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات.
  2. أن تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة شرط أساسي لبناء قواعد بيانات متسقة وموثوق بها، ويمكن تحليلها وذلك لمساعدة كل الأطراف المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في فهم هذه المنشآت وتقييم أثر التغييرات الخاصة ببيئة العمل عليها من خلال إجراء المشاورات ووضع الحلول الملائمة.
  3. لتوجيه الأشخاص المكلفين بجمع وتحليل البيانات وإعداد الإحصائيات وتصنيف المنشآت، حتى يمكن توحيد الشروط والامتيازات والالتزامات المقدمة لهذه الفئة من المشروعات، واحتساب القيم الفعلية التي تساهم بها في الناتج القومي.
  4. لتتناسب مع خصوصية الاقتصاد المصري، آخذين بعين الاعتبار معطيات المرحلة الحالية ومستجداتها (متوسط الدخل ومتوسط تكلفة فرصة العمل الذاتي في قطاع الأعمال، التوجه نحو علاج مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها بين الشباب، ومراعاة معدل النمو الاقتصادي، إضافة إلى معدل التضخم في مصر).
  5. توحيد نظرة كل من أجهزة التخطيط والتنفيذ والإحصاء (معهد التخطيط القومي، اتحاد الصناعات المصرية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، برنامج تحديث الصناعة، التشريع، مؤسسات التمويل). في ضوء اختلاف معايير التصنيف التي تتبناها، فمنها ما اعتمد على معيار عدد العمال أو حجم رأس المال أو خليط بين المعيارين معاً، وأخرى استناداً لمعيار المبيعات.

## تعريف البنك المركزي المصري الموحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

اهتم البنك المركزي المصري بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإصدار تعليماته للبنوك بموجب قرار مجلس الإدارة رقم 2408 / 2008 بتاريخ 16 ديسمبر 2008، والذي تضمن تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة استناداً لحجم المبيعات، وتأكيداً على دور البنوك في تمويل تلك الشركات فقد أصدر البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في 3 ديسمبر 2015 تصنيفاً جديداً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أصدر بموجب قرار مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في 6 يناير 2016 والمعدلة بجلسته المنعقدة في 28 فبراير 2017 مبادرته لتيسير إتاحة التمويل المصرفي لهذه المشروعات بغرض دفع عجلة الانتاج وتحقيق تنمية مستدامة، وبتناول فيما يلي استعراض تعريف ومبادرة البنك المركزي:

## أولاً: التعريف الموحد للبنك المركزي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

نظراً لتفاوت تعريف البنوك للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فقد قام البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في 3 ديسمبر 2015 بوضع تعريف موحد لها، وتطلب ذلك إجراء تعديلات على بعض التعليمات الرقابية القائمة على النحو التالي:

1. المعيار الذي اعتمد عليه البنك المركزي في تعريف الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة:  
قام البنك المركزي بتوظيف معايير تصنيف المنشآت والشركات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:  
أ. معيار حجم الأعمال (المبيعات/ الإيرادات): وذلك للمشروعات القائمة والتي يتوافر لديها بيانات مالية عن حجم أعمال المشروع.  
ب. معيار رأس المال المدفوع: لاستخدامه في حالة الشركات والمنشآت الجديدة بدلاً من حجم الأعمال وذلك لمدة عام واحد من بدء مزاولة النشاط حتى يتوافر لديها البيانات الخاصة بحجم الأعمال، وبذلك يكون التصنيف المبني على معيار رأس المال لهذه المنشآت الجديدة هو تصنيف مؤقت وبعد ذلك يتم تطبيق التعريف الأصلي القائم على حجم الأعمال.  
ج. معيار حجم العمالة: ليكون استرشادياً، لكنه غير محدد لتعريف الشركة أو المنشأة.



## 2. قسم التعريف الشركات والمنشآت إلى ثلاث فئات هي: المنشآت المتناهية الصغر، الصغيرة، والمتوسطة على النحو التالي:

بالنسبة للعملاء الجدد (حديثي التأسيس)		بالنسبة للعملاء القائمين		فئات التصنيف
حجم العمالة	حجم الأعمال	حجم العمالة	حجم الأعمال	
أقل من 10 أفراد	أقل من 50 ألف جم.	أقل من 10 أفراد	أقل من مليون جم	1- متناهية الصغر
أقل من 200 أفراد	- من 50 ألف جم إلى أقل من 5 مليون جم للمنشآت الصناعية. - من 50 ألف جم إلى أقل من 3 مليون جم للمنشآت غير الصناعية.	أقل من 200 أفراد	من مليون إلى أقل من 50 مليون جم	2- الصغيرة
	- من 5 مليون جم إلى 15 مليون جم للمنشآت الصناعية. - من 3 مليون جم إلى 5 مليون جم للمنشآت غير الصناعية.		من 50 مليون إلى 200 مليون جم	3- المتوسطة

### سمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وملامح الاختلاف بينها وبين المشروعات الكبيرة.

تعتبر سمات المشروعات الصغيرة مكملًا جوهرياً لفهم طبيعة تلك المشروعات وإيجاد مفهوم موحد لها. ومن هذه السمات ما يلي:

- مالك المشروع هو مديرها إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية وهذه السمة غالبية على هذه المشروعات كونها ذات طابع أسرى في أغلب الأحيان.
- تعتمد بدرجة عالية على مواردها الذاتية أو مصادر خاصة غير رسمية في تمويل النشاط سواء في مرحلة التأسيس أو مرحلة التشغيل.
- الاعتماد على تنظيم إداري بسيط وضعف الاعتماد على التخصص، والاتصال الشخصي الوثيق بين الإدارة والعمل.
- قدره على الانتشار الجغرافي في المناطق الريفية والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف بما يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة ورفع مستوى معيشة السكان.
- نظام العمل يتم فيها بشكل تقليدي وعاده ما يتم داخل المنزل أو بجواره أو المحلات ومنها ما يتم في الشارع (صناعات بير السلم).
- تعتمد على المهارات اليدوية البسيطة مع أمكانيه استغلال الآلات أو ماكينات بسيطة. فالتقنيات المستخدمة في هذه المشروعات تتلائم وتتناسب مع الدول النامية، كما أن تكلفتها من النقد الأجنبي منخفضة جداً، والخامات المرتبطة بهذه التقنيات متوافرة محلياً والمهارات العمالية المطلوبة لها بسيطة وانخفاض الحاجة إلى إعداد وتدريب العمال، مما يساهم في خفض التكلفة الإنتاجية
- انخفاض تكلفة فرصة العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمشروعات الكبيرة مما يجعلها قادرة على توفير فرص العمل، ووفقاً لتقديرات وزارة التنمية الاقتصادية تنخفض تكلفة فرصة العمل داخل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما بين 15% إلى 20% من تكلفتها في المشروعات الكبيرة.
- انخفاض متطلباتها من البنية الأساسية كما تحقق قيمة مضافة أكثر من المشروعات الكبيرة بنفس القدر من الاستثمارات.
- لا تتطلب رؤوس أموال كبيره: حيث تتسم بانخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مما يربطها بأنماط ملكية أكثر جاذبية لأصحاب المدخرات الصغيرة وهي الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص.
- تنويع الهيكل الصناعي والتكامل مع المشروعات الكبيرة حيث تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية فضلاً عن المكونات والأجزاء التي تحتاجها الصناعات الكبيرة - الصناعات الغذائية - ويعد التشابك القطاعي بين فروع الإنتاج وبين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة أحد معايير التقدم الاقتصادي.

- تنوع هذه المشروعات واختلافها باختلاف البيئة المحيطة بها فهي تتفاعل معها وتخدمها،

مثال:

- المحافظات الزراعية تكون معظم المشروعات متأثرة بالنشاط الزراعي وتربية الحيوانات.
- المحافظات السياحية تكون معظم المشروعات متأثرة بالنشاط السياحي (البازارات - الأنتيكات).
- المحافظات ذات الطابع الساحلي فتتميز المشروعات الصغيرة بها بالطابع الذي يعتمد على الصيد ومشتقاته (حلقات السمك - صناعة الصدف - صناعة الشباك - سنانير الصيد).

- تتسم المشروعات الصغيرة بمرونة أكبر من المشروعات الكبيرة نحو عمليات التقلبات أو التغيرات في الظروف الاقتصادية الناتجة عن المخاطرة نظرا للبساطة النسبية عند الإنشاء والتوسع والتطوير، كما أنها قادرة على الانتشار السهل السريع في جميع المناطق الجغرافية.
- سهولة تسويق منتجاتها حيث تلبى احتياجات المجتمع المحلي.
- قدرتها على علاج العديد من الاختلالات الاقتصادية وأهمها: -
  - الاختلال بين الادخار والاستثمار لانخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامتها مقارنة بالمشروعات الكبيرة.
  - الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال التصدير والإحلال محل الواردات .

#### ملامح الاختلاف بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة

تتسم أهم ملامح الاختلاف بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة فيما يلي:

##### المشروعات الكبيرة

- استثمارات ضخمة
- مساهمة ذاتية كبيرة
- حجم تمويل كبير
- دراسة جدوى شاملة لكافة النواحي الاقتصادية للمشروع وتفصيلية
- قوائم مالية معدة وفقا لأصول ومعايير المحاسبة الدولية والمصرية وتكون معتمدة من مراقب حسابات معتمد من البنك المركزي
- ضمانات كبيرة وتكلفة الاستحواذ عليها كبيرة
- تكنولوجيا متطورة

##### المشروعات المتوسطة

- استثمارات متوسطة
- مساهمة ذاتية متوسطة
- تعمل بأنشطة فرعية أو أنشطة مكملة للأنشطة الرئيسية
- منتشرة جغرافيا

##### المشروعات الصغيرة

- استثمارات محدودة
- مرونة أكبر
- هيكل إداري بسيط
- استقلالية إدارة المشروع وترتبط بصاحب المشروع فقط .
- ملكية المشروع لفرد واحد أو مجموعة قليلة من الأفراد .
- محدودية المنطقة التي يمارس المشروع عمله فيها.
- تكنولوجيا بسيطة وغير معقدة



## التنوع في الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وربحيتها للبنوك

بإمكان البنوك تحقيق أرباح جيدة من ممارسة نشاط الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث تحتل محفظة القروض موقعا هاما ضمن بنود المركز المالي للبنوك، وتؤثر جودة المحفظة تأثيرا فعالا في تقييم البنك ومستوى ربحيته وهذه الأرباح قابلة للتحقيق فقط في حالة تقديم المزيج السلعي المناسب وهو ما يعنى أن على البنوك تقديم تشكيلة متوازنة من المنتجات للعملاء من المشروعات الصغيرة والمتوسطة وليس منتج واحد حيث أن عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة يقدر بعشرات الآلاف وبالتالي فهو مجال خصب للبنوك. ووجود جزء كبير من السوق لم يتم الاستحواذ عليه من اي من البنوك في مصر حتى الآن وهو ما يوفر فرص كبيرة وواعده للبنوك المصرية خصوصا في ظل نمو الشرائح المختلفة من سوق المشروعات الصغيرة و المتوسطة حيث أن الأنشطة المصرفية الأخرى قد أصبحت الآن اقل ربحية و ربما تنطوي علي مستوى اكبر من المنافسة بالمقارنة بما كانت عليه في السابق وبالرغم من جاذبية وربحية نشاط التجزئة المصرفية، فإنه يحتاج إلي استثمارات ضخمة لتطويره.

مما استدعى ضرورة وجود متابعة وتفهم كاملين من جانب العاملين في مجال إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمفاهيم المتعلقة بالائتمان المصرفي، وخصائصه والقواعد العامة للإقراض، والتحليل الائتماني وأركان الدراسة الائتمانية. والالمام بالصيغ المختلفة للتمويل البنكي ومبادرات البنك المركزي لدعم وتنشيط اقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كذلك التعرف على دور مؤسسات التمويل غير البنكية وأدوات التمويل التي يقدمها.

## الأدوات المختلفة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

### أولاً: أدوات التمويل البنكية

#### مفهوم الائتمان المصرفي وخصائصه.

إذا أخذنا معنى الائتمان باللغة الإنجليزية Credit نجد أنها ناشئة من عبارة Credo وهي تركيب لأصطلاحين:

- Cred وتعني باللغة السنسكريتية « الثقة ».
- Do وتعني باللغة اللاتينية « أضع ».

#### وعليه فإن مصطلح الائتمان معناه " أضع الثقة "

كما أن كلمة ائتمان في اللغة العربية مصدرها ( ائتمن ) وائتمن مصدرها ( أمن ) أي اطمأن. إذا فأساس الائتمان، اطمئنان المقرض لنوايا المقترض، وقدرته على الوفاء بالتزاماته، لاسيما وقت الاستحقاق.

#### وعليه فإنه لا يتصور أن تقوم علاقة ائتمانية بين مقرض ومقترض ما لم يتوافر بينهما قدر من الثقة و الاطمئنان.

ويعبر الائتمان المصرفي عن الثقة التي توليها البنوك من خلال المساهمة بما تمنحه لعملائها ( قطاعات الأعمال المختلفة، شخصاً طبيعياً كان أم معنوياً) من تمويل بأشكاله المختلفة بالحجم والتكلفة والآليات المناسبة لاحتياجات تلك القطاعات، سواء الجارية و/أو الاستثمارية لفترة مستقبلية محددة ( قصيرة أو طويلة الأجل )، ويتفق عليها بين الطرفين، وبما يحقق كفاءة تخصيص الموارد بين فروع النشاط المختلفة، ويتم في نهاية الفترة وفاء العميل بالتزاماته مقابل عائد تحصل عليه البنوك.

#### خصائص الائتمان المصرفي:

- أن منح الائتمان المصرفي قرار قوامه الثقة المتبادلة بين البنك والعميل. والثقة في العميل ليست مقياساً شخصياً بل لها مؤشرات وجوانب متعددة من أهمها: شخصية العميل - سمعة العميل - مدى وفاء العميل بالتزاماته وتعهداته السابقة - المركز الأدبي والاجتماعي للعميل - خبرات العميل ومهاراته - الملاءة المالية للعميل.
- أن القرار الائتماني الذي يتخذ اليوم يعتمد أساساً على قدر المعلومات المتوافرة لمتخذ القرار، عن جوانب متعددة مؤثرة في جودة القرار الائتماني منها:
  - المركز المالي والائتماني للعميل في الماضي والحاضر وتوقعات مركزه في المستقبل.
  - الظروف المرتبطة بالعملية المطلوب تمويلها.
  - الظروف الاقتصادية العامة.
- أن الائتمان المصرفي الذي يتقرر منحه اليوم، سيتم سداؤه في المستقبل. لذا يعتمد في جوهره على التقييم والتنبؤ، كما أن التقديرات والتوقعات الحالية لمركز العميل في المستقبل أمر لا يمكن تحديده مقدماً، بمنتهى الدقة أو بالتأكد التام، وهذه التقديرات والتوقعات قد تصيب وقد تخطئ كلياً أو جزئياً وبدرجات واحتمالات متفاوتة.
- أن الضمانات تعتبر المصدر القانوني للسداد، عندما يكون المصدر الأساسي وهو التدفقات النقدية غير كاف لمقابلة الديون. وهذا يعني ألا تعتمد الموافقة على القرض على الضمان بمفرده، لأنه إذا لم يتم تحصيل القرض من خلال الضمان الذي اتخذته البنك فإن هناك مخاطرة أو شك في عملية تحصيل القرض.
- أن الائتمان المصرفي عملية مستمرة ومتصلة: فالعملية الائتمانية لا تنتهي عند اتخاذ القرار بمنح الائتمان المصرفي، بل تمتد إلى أبعد من ذلك، حيث يتابع البنك عملاؤه طوال سريان التسهيلات الائتمانية، وتنتهي عند استرداد البنك للتسهيلات الائتمانية التي منحها لعملائه بالإضافة إلى العوائد المستحقة عليها.
- أن الائتمان المصرفي قرار مصحوب دائماً بالمخاطر، ولا يوجد ائتمان بلا مخاطر. ولنجاح البنك في الوصول إلى قرارات ائتمانية سليمة وتنفيذها على نحو مرض، تتبنى الإدارة العليا بالبنوك وضع

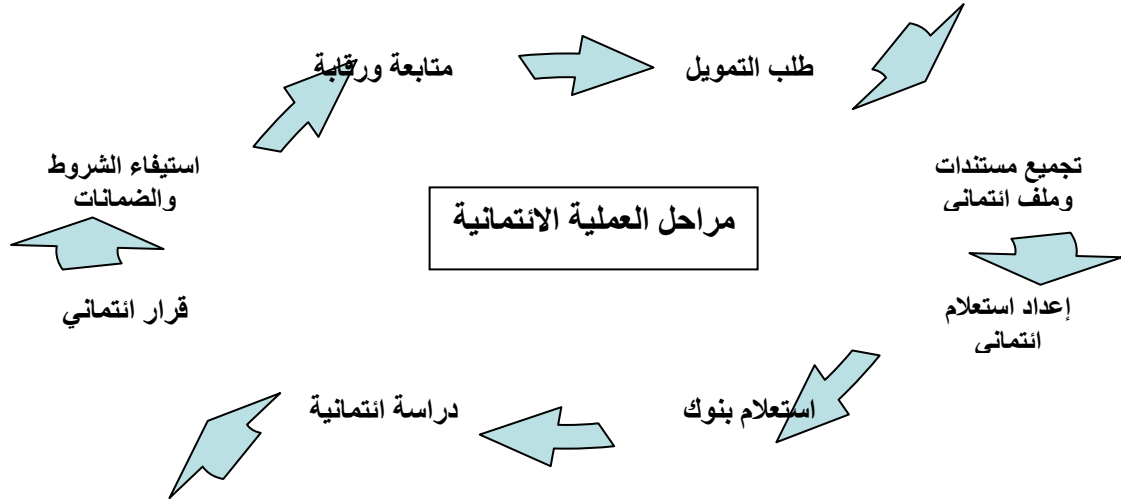
مجموعة من القرارات المكتوبة تحدد فيها معايير وشروط ونطاق وحدود وأنواع وسلطات منح الائتمان المصرفي الذي يمنحه البنك، وهو ما يعرف بالسياسة الائتمانية للبنك.

### القواعد العامة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تشمل القواعد العامة لتمويل المشروعات ما يلي:

1. بحث شخصية العميل وأمانته ورغبته في سداد القرض او التسهيلات الممنوحة:  
يعتبر هذا العنصر أساسي فبدونه لا يصبح هناك مجال لبحث وتحليل طلب العميل ويستدل علي نية العميل ورغبته في السداد من خلال علاقة العميل السابقة مع البنك ومع الموردين ومصحة الضرائب و باقي الجهات الحكومية هذا بالإضافة الى دراسة طبيعة شخصية العميل.
2. التأكد من وجود سابق خبرة للعميل في مجال النشاط المراد تمويله  
يمكن التأكد من هذا العنصر من خلال استقرار مؤشرات السيولة ( معدل التداول، معدل السيولة السريعة، المعدل النقدي) وكذا معدلات ربحية الأصول ( معدل العائد علي الأصول، معدل العائد علي مقدم الملكية).
3. قدرة العميل الإدارية والمالية  
يمكن تحديد مدي ملائمة رأس مال العميل أو الشركة لنشاطه من خلال معدل الديون، معدل حقوق الملكية، قيمة رأس المال للعامل.
4. الظروف العامة المحيطة بالمهنة أو النشاط والظروف الخاصة التي يتعرض لها نشاط العميل.  
يجب أن يكون نشاط العميل يمر بمرحلة رواج أو ازدهار أو ثبات علي الأقل ولا يمر بمرحلة هبوط أو انكماش وانحدار وكذلك يجب معرفة مدي المنافسة التي يواجهها النشاط الاقتصادي للعميل ويمكن التعرف علي ذلك من خلال تحليل معدل العائد علي المبيعات علي مدار ثلاث أو أربع سنوات وكذلك حجم المبيعات نفسها.
5. الضمانات  
يجب أن يشعر العميل بعبء المشاركة في التمويل والمسئولية كما انه يجب أن يلمس بأن خطر النشاط سيقع علي عاتقه وليس علي عاتق البنك الممول لذا فإنه يلزم اخذ الضمانات المناسبة لقيمة التسهيلات المطلوبة وفيما يلي أنواع الضمانات التي تتناسب مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:
  - اوراق تجارية: (شيكات – سندات اذنية)
  - رهون تجارية (رهن الآت ومعدات)
  - حفظ حق الملكية ( حفظ حق ملكية على رخص السيارات)
  - ضمانات نقدية (رهن ودائع – تجميد حساب توفير)
  - ضامن مليء (توقيع عميل آخر ذو مركز مالي على عقد المديونية كضامن متضامن)
  - عقد عارية استعمال (هو عقد ينشئ بخصوص استعمال العميل للألات والمعدات على سبيل الأمانة).

لمراحل التي يمر بها التمويل المصرفي.  
تمر العملية الائتمانية بمراحل متعددة يوضحها الشكل التالي:



### مفهوم التحليل الائتماني ( تقييم العميل والمنشأة )

من الضروري إتباع أسس التحليل العلمي لتقييم جدوى الإئتمان من خلال التعرف الدقيق على قدرة العميل وكذا المنشأة في الإلتزام بقواعد وشروط برامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتم دراسة هذه الجوانب الخمس في إطار من التحليل الشامل للعميل والنشاط والعملية المطلوب تمويلها، فيما يعرف بـ " التحليل الائتماني "

يشمل الاطار العام للتحليل الائتماني الجوانب التالية:

- تحليل العميل/ الإدارة وتطور النشاط.
- تحليل الصناعة.
- مقارنة وضع العميل بالصناعة التي ينتمي إليها.
- الموقف المالي ومؤشرات التحليل المالي للقوائم المالية للعميل.
- تحليل المخاطر الرئيسية وكيفية معالجتها.
- العلاقة مع البنك والبنوك الأخرى.
- التقييم الرقمي للجدارة الائتمانية.
- محددات القرار الائتماني والتوصية.

## أركان الدراسة الائتمانية

عملا على توحيد أسلوب تناول الحالة الائتمانية، وتحديدًا للحد الأدنى من البيانات التي يتم جمعها وتحليلها لأغراض اتخاذ القرار الائتماني السليم، تستند السياسة الائتمانية لمنح التمويل بالبنوك على تصميم نموذج للدراسة الائتمانية يشتمل على أركان أساسية، نستخلص من خلالها الاعتبارات الايجابية والسلبية المرتبطة بالحالة الائتمانية التي يتم دراستها.

وتعدد نماذج الدراسة الائتمانية وتختلف من بنك لآخر، إلا أنه يجب على البنوك الالتزام بتصميم نموذج معتمد من الإدارة العليا بالبنك ويعلن عنه بالسياسة الائتمانية، وأي شكل هذا النموذج فهناك عناصر أساسية يجب أن يشملها للإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف يمكن لمتخذ القرار التعرف على البيانات الأساسية للعميل والأطراف المرتبطة به؟
- ما هي خبرة العميل في مجال النشاط المطلوب تمويله؟
- ما هي نتائج الاستعلام عن العميل؟
- ما هي نتائج الزيارة الميدانية للعميل؟
- ما هو وضع النشاط والصناعة وموقف العميل منها؟
- هل سبق للعميل التعامل مع البنك، ما الموقف الحالي؟ ومدى الانتظام؟
- هل تكفي الأصول المتداولة لتغطيه الخصوم المتداولة.
- هل لدى العميل رأس مال عامل يكفي لمواجهة احتياجات التشغيل.
- هل لدى المقترض بخلاف الفرض الحالي أصول أخرى تدر دخلا يكفي لتغطية المصروفات العامة والالتزامات الحالية.
- هل لدى العميل أصول يمكن بيعها لسداد القرض إذا اقتضت الضرورة ذلك.
- هل يتم منح العميل التمويل أم لا ؟
- ما هو مبلغ التمويل المناسب؟
- ما هو نوع التمويل من حيث طبيعته؟
- ما هو نوع التمويل من حيث أجلة ؟
- متى يبدأ سداد أعباء التمويل ؟
- متى يبدأ سداد أصول التمويل ؟
- ما هو الغرض من التمويل ؟
- ما مدى كفاية مصدر التمويل لسداد الالتزامات المترتبة عليه؟
- دورية السداد وحجم الأقساط؟
- سعر الفائدة والعمولات؟
- الضمانات المقبولة؟
- هل هناك شروط أخرى لمنح التمويل؟
- إجراءات صرف التمويل وضوابطه؟
- سلطة منح التمويل؟
- إجراءات متابعة التمويل؟



## العناصر الأساسية للدراسة الائتمانية:

من خلال التساؤلات السابق طرحها في الفقرة السابقة يمكن تحديد العناصر الأساسية للدراسة الائتمانية في الآتي:

- البيانات الأساسية عن العميل (بيانات تعريفية) اسم العميل، عنوانه، نشاطه
- الهدف من الدراسة وتتضمن حجم نشاط العميل ونوعية العمليات التي يمارسها وتطور معاملاته وإجمالي التسهيلات الممنوحة له والمطلوبة حالياً.
- مركز حسابات العميل في تاريخ عرض المذكرة حيث يتم توضيح التسهيلات المصرح بها والأرصدة المستخدمة حالياً.
- نبذة تاريخية عن الشركة أو العميل وتشمل (رأس المال المصرح به والمرفوع وتطورات، الشكل القانوني للشركة وتاريخ التأسيس، المؤسسون ومجلس الإدارة، صلاحية التوقيع والإدارة، أماكن مزاولة النشاط من مكاتب الإدارة وموقع المصانع والمخازن والفروع مع وصف دقيق للمساحات والمباني).
- تحليل الإدارة ويتضمن (تحليل الهيكل الوظيفي وخبرات المسؤولين سواء من إدارة عليا فنية وتجارية ومالية).
- تحليل النشاط/ نوع الخدمة/ السلعة المؤداة ونوعية المنتجات ويشمل (تحليل المواد الخام ومصادرها وأسلوب المنح، تحليل العملية الإنتاجية، تحليل التوزيع والتسويق، تحليل أسلوب التحصيل).
- دراسة السوق وتضمن (العرض، الطلب، الفجوة التسويقية، أسلوب التحصيل، حصة الشركة في السوق).
- تقرير الاستعلام ويشمل (السمعة، الحجوز والبروتستو، بيان أملاك ومساهمات الشركة أو الشركاء وقيمة هذه الأملاك الشرائية والسوقية، الموقف التنافس الحالي للعميل بالسوق).
- التحليل المالي والذي يعني تحليل ثلاث ميزانيات بعد إعادة تبويبها ويشمل (تحليل المبيعات و الربحية، تحليل كفاءة إدارة الأموال، تحليل هيكل التمويل والسيولة، تحليل البضاعة آخر المدة، التعقيب علي المؤشرات).
- موقف تعاملات العميل مع الجهاز المصرفي.
- بيان مركز الشركة و الشركات المرتبطة مع تعقيب وتحليل لهذا البيان من واقع التسهيلات المقدمة للعميل شركاته.
- المخاطر التي قد يتعرض لها العميل إداريا أو ماليا أو تتعلق بالنشاط أو السوق نفسه وكيفية التغلب عليها.
- التوصية والشروط.

## الصيغ التمويلية للائتمان المصرفي.

مر القطاع المصرفي في مصر بعدة مراحل من الإصلاح والتطوير ويوجد حالياً في مصر تسعة وثلاثون بنكا وتعمل تلك البنوك من خلال 3107 فرعا في كافة انحاء جمهورية مصر العربية، تختلف هذه البنوك في الحجم والمنتجات المصرفية التي تقدمها لعملائها وفي ضوء التغيير الذي يشهده القطاع المصرفي فبعض البنوك قد بدأت في التوسع في نشاطها وذلك بتقديم خدمات التجزئة المصرفية خاصة للأفراد وتقديم الخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

## أ- التمويل الذي يمنح من البنوك التجارية

توفر البنوك لعملائها أنواعا من التمويل سواء طويل الأجل أو قصير الأجل من خلال العديد من المنتجات المصرفية وأنواع التسهيلات الائتمانية التي توفرها لعملائها وهي علي سبيل المثال وليس الحصر :

- قروض قصيرة الاجل (Short Term loan)
- قروض متوسطة الاجل (Medium Term loan)
- قروض طويلة الاجل (Long Term loan)
- تسهيلات (Revolving loan) عبارة عن تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل لمدة عام سواء التي يمكن تجديدها أو لا يتم.
- حسابات جارية مدينة (سحب علي المكشوف)
- خطوط الائتمان.
- خطابات الإعتماد.
- خطابات الضمان

**ب - التمويل الذي يمنح من البنوك الإسلامية**

غالبًا ما يتم تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من البنوك الإسلامية عن طريق عمليات المرابحة حيث أنها أكثر طرق التمويل الإسلامية ملائمة للمشروعات الصغيرة، أما المضاربة والمشاركة فتفضل البنوك الإسلامية استخدامهما في المشروعات الكبيرة.

**ج - التمويل في إطار مبادرة البنك المركزي المصري.**

أصدر البنك المركزي المصري بموجب قرار مجلس الإدارة بجلسته المنعقدة في 6 يناير 2016 مبادرته بشأن تشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة تمثلت أهم ملامحها في:

**1. وضع حد أدنى للمحفظة الائتمانية لتلك الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لإجمالي محفظة الاقراض.**

وتقضي تعليمات البنك المركزي بزيادة محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) للشركات والمنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة وفقا لتعريف البنك المركزي لتصل إلى نسبة لا تقل عن 20% من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك وذلك خلال أربع سنوات من تاريخ صدور التعليمات.

**وبهذا لا تدخل في هذه النسبة الشركات والمنشآت متناهية الصغر، لذا سيتم التركيز الجهود نحو**

**زيادة حجم التمويل المباشر وغير المباشر الممنوح لشرائح لشركات الصغيرة والصغيرة جدا**

**والمتوسطة حتى يناير 2020 ليصبح 20% من حجم محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك.**

**2. تخفيف أعباء التمويل من خلال إتاحتها لهذا القطاع بأسعار عائد منخفضة.**

وتقضي تعليمات البنك المركزي، " السماح للبنوك بخصم كامل قيمة القروض والتسهيلات المباشرة الممنوحة بالجنبة المصري للشركات والمنشآت الصغيرة جدا والصغيرة فقط من بسط نسبة الاحتياطي البالغة 10% بالشروط التالية:

أ. ألا يتعدى سعر الاقراض لتلك الشركات والمنشآت (الصغيرة والصغيرة جدا) نسبة 5% عائد بسيط متناقص.

ب. إيلاء العناية للمشروعات الصناعية وتلك المنتجة للمكونات الوسيطة للصناعة أو لإحلال الواردات وتلك الكثيفة العمالة أخذا في الاعتبار التوزيع الجغرافي والقطاعي لتلك الشركات لمحاولة الوصول إلى أكبر عدد ممكن منهم على مستوى المحافظات.

ج. يتم خصم أرصدة المستخدم بالجنبة المصري من القروض والتسهيلات المباشرة (الأرصدة المدينة دون الالتزامات العرضية) ما تم منحه لعملاء جدد اعتبارا من 1 يناير 2016، وكذا الزيادة في القروض القائمة والمتوافقة مع التعريف الجديد).

**3. إيلاء العناية لتدريب العملاء من هذه الشريحة وكذا العاملين بالبنوك من خلال المعهد المصرفي المصري.**

ويقوم المعهد المصرفي بدور بارز في رفع مستوى الوعي بسوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بتنظيم العديد من البرامج المتخصصة للعاملين في هذا القطاع بالبنوك ومن هذه البرامج: برامج تمويل الـ SME / برنامج الخدمات البنكية للـ SME / SME Certificate تم خلالها زيارة التعامل مع هذا القطاع منها: تركيا، جنوب إفريقيا، الهند، إيطاليا، كينيا، ماليزيا، إنجلترا/ برنامج الـ Credit Course / العديد من البرامج المصرفية المتخصصة.

كما تطورت خدمات التدريب والتوعية التي يقدمها المعهد المصرفي لتشمل التغطية أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التوعية والتدريب بمنهجية الإدارة الناجحة والتعامل الناجح مع البنوك.

## ثانياً: أدوات التمويل غير البنكية

مؤسسات التمويل غير البنكية، وصيغ التمويل غير البنكي.

هذا القطاع يضم أنواع عديدة من مؤسسات التمويل مثل شركات التأمين والرهن العقاري ولكننا سوف نعرض فقط لمؤسسات التمويل التي تقدم تمويل علي شكل مشاركة في رأس المال أو قروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

### أ - شركات التخصيم (Factoring Companies)

يقصد بنشاط التخصيم قيام شركة التخصيم بالاتفاق مع بائعي السلع ومقدمي الخدمات على شراء الحقوق المالية الحالية والمستقبلية التي تنشأ عن بيع السلع وتقديم الخدمات إلى الشركة مع قيامها بتقديم بعض الخدمات المرتبطة بإدارة تلك الحقوق.

#### مزايا نشاط التخصيم

- 1 ضمان التدفق النقدي والتمويل الذي يجتاحه المشروع التجاري دون الحاجة إلى الإنتظار حتى تاريخ إستحقاق الفواتير لتحصيل القيمة بنسبة سيولة تصل لى 80% من قيمة الحقوق المالية للبائع
- 2 انخفاض مخاطر الديون المعدومة والخسائر المؤثرة على صافي أرباح المشروع التجاري.
- 3 يضمن نشاط التخصيم خدمة إدارة الأمور المالية بما يخفف من الأعباء الإدارية (التحصيل/إدارة حسابات العملاء/ نمط فاتورة مبسط) على الشركة والارتقاء بالإدارة الفنية الذي تزاوله الشركة.
- 4 تيسير الدخول في الأسواق الخارجية من حيث تقديم خدمة الضمان.

#### أنواع نشاط التخصيم

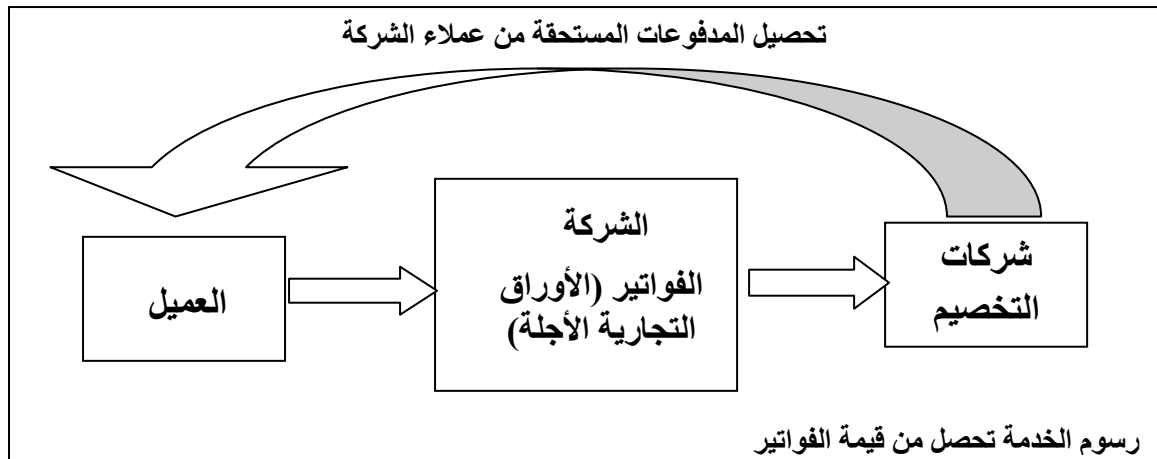
- تخصيم محلي
- تخصيم دولي وينقسم إلى
- تخصيم صادرات: (العميل: المصدر(الدائن)، شركة التخصيم: المخصم)
- تخصيم إستيراد: (العميل: المستورد (المدين)، شركة التخصيم: مخصم مراسل)

#### أشكال نشاط التخصيم

- مع حق الرجوع (سواء تخصيم دولي أو تخصيم محلي)
- بدون حق الرجوع (سواء تخصيم دولي أو تخصيم محلي)

#### خدمات نشاط التخصيم:

- توفير التمويل اللازم للعملاء.
  - ضمان مخاطر عدم السداد عن طريق توفير الحماية الإئتمانية للعميل.
  - التحصيل ومتابعة إدارة شؤون العميل.
- وتختلف خدمة تخصيم المقبوضات عن القرض المصرفي في ثلاثة أوجه رئيسية :
- شركة التخصيم تركز الإهتمام علي قيمة وجودة المقبوضات أكثر من الملاءة المالية للشركة
  - التخصيم ليس قرضا بل هو شراء للاصول المالية للشركة
  - يتضمن القرض المصرفي طرفين بينما تتضمن خدمة التخصيم ثلاثة اطراف ويبين الشكل التالي كيفية عمل شركات التخصيم .



## ب - شركات التأجير التمويلي Financial Leasing

التأجير التمويلي أحد وسائل التمويل التي تلعب دورا بارزا في تمويل الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالصناعات المتوسطة والصغيرة الراغبة في شراء المعدات والآلات وما إلى ذلك من مستلزمات النشاط الصناعي مع تمويلها على عدة سنوات لتقليل من التكلفة الاستثمارية للبدء في النشاط. وبمقتضاه يتم نقل إلى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين يخول أحدهما حق انتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل من المؤجر. ويبلغ عدد الشركات المقيد بالهيئة العامة للرقابة المالية عدد 214 شركة، بحجم تعاقدت بلغت 1733 مليون جم لعدد 526 عقد في نهاية يونيو 2014، وقد تركزت في أنشطة العقارات والأراضي بقيمة بلغت 730 مليون جم بنسبة 42%، وفي نشاط سيارات النقل بقيمة بلغت 288.42 مليون جم بنسبة 16.64%، وفي نشا المعدات الثقيلة بقيمة بلغت 267.02 بنسبة 15.4%.

### مزايا نشاط التأجير التمويلي:

- يوفر نشاط التأجير التمويلي العديد من المزايا، والتي تتمثل أهمها فيما يلي:
- يُمكن الشركات من حيازة الأصول الرأسمالية اللازمة لنشاطها دون الحاجة إلى تجميد جزء كبير من أموالها إذا ما قامت بشرائها، حيث يقدم تمويل حتى 100% من ثمن الأصل مما يتيح لها سيولة أكبر يمكن استخدامها في أوجه النشاط الأخرى وبصورة خاصة تمويل دورة رأس المال العامل.
- يتيح للشركة حرية الاختيار بين تملك الأصل من عدمه.
- حماية المستأجر من انخفاض قيمة الأصل نتيجة للتقدم التكنولوجي، وتيسير عمليات الإحلال والتجديد، ومواكبة التطور التكنولوجي مما يساهم في زيادة القدرة التنافسية للمنتجات، هذا بالإضافة إلى حماية المستأجر من ارتفاع تكلفة التمويل حيث يتم تسعير الفائدة التي تمثل عائد الشركة على أساس ثابت طوال مدة العقد.

### أنواع التأجير:

يتميز التأجير بصفة عامة بدرجة مرونة عالية تتيح تلبية احتياجات الشركات والمشروعات ورجال الأعمال للحصول على المزيد من الطاقات الإنتاجية لأجل مختلفة وبشروط مختلفة أيضاً. ويمكن التمييز والمقارنة بين ثلاثة من التأجير كالتالي :

#### 1. التأجير التمويلي Financial Leasing

التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه إلى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر. ويعد البيع مع إعادة الإستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) إلى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فورا على حسيولة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل. على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

#### 2. التأجير التشغيلي Operating Leasing

هو عقد طويل / متوسط الأجل يغطي مدة تقل كثيراً عن العمر الإنتاجي المتوقع للمعدات المؤجرة (أكثر من عام).

#### 3. الإيجار Rental

هو عقد قصير الأجل يغطي مدة تقل كثيراً عن العمر الإنتاجي المتوقع للمعدات المؤجرة. ويختلف عن التأجير التشغيلي في أنه عادة ما يغطي فترة زمنية تقل عن عام وأنه يجب على المؤجر أن يقدم بعض الخدمات كالصيانة. كما يتحمل مخاطر التقادم والتأمين على الأصل كما أنه ليس للمستأجر حق الشراء.

**أنواع الأصول التي تغطيها عقود التأجير :**

يغطي التأجير التمويلي غالباً جميع أنواع الأصول التي تستخدم لمزاولة الأنشطة الإنتاجية سواء الصناعية أو التجارية أو الخدمية أو الزراعية وغيرها . وتشمل هذه الأصول :

- المباني الإنتاجية والخدمية والإدارية .
- الآلات والمعدات .
- العدد والأدوات الإنتاجية .
- أجهزة الحاسبات .
- الأثاث والمعدات المكتبية .
- سيارات الركوب .
- سيارات ومعدات النقل والشحن .
- الأصول المعنوية كالعلامات التجارية وبراءات الاختراع وحق النشر .

**مزايا التأجير التمويلي كأداة تمويلية مقارنة بالقروض البنكية:**

التأجير التمويلي	الحصول على قرض	الشراء النقدي	
قد تصل نسبة التمويل الى 100% من ثمن الأصل تبعاً للجدارة الائتمانية وطبيعة الأصل بالإضافة الى مصاريف نقله وتركيبه.	يلتزم المقترض بسداد جزء من ثمن الأصل كمقدم.	يدفع المستثمر كامل قيمة ثمن الأصل .	نسبة التمويل المتاحة
الحفاظ على رأس المال العامل ومستوى السيولة النقدية للمستأجر.	الحفاظ على رأس المال العامل ومستوى السيولة بدرجة أقل من التأجير التمويلي لأن المستثمر يقوم بسداد مقدم نقدي .	يشكل ضغطاً على رأس المال العامل ومستوى السيولة .	مدى التأثير في السيولة النقدية ورأس المال العامل
يمكن تحرير عقود التأجير التمويلي بحيث يتوافق توقيت سداد الإيجارات مع التدفقات النقدية المتوقعة للمستأجر	يحدد البنك قيمة وتوقيت سداد الأقساط وفقاً للسياسة المتبعة بالبنك.	يشكل صعوبة في تدبير الثمن النقدي دفعة واحدة .	إدارة التدفقات النقدية
عتبر التأجير التمويلي آلية مناسبة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك تاريخ انتماني طويل.	عدم رغبة البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة عدم وجود ضمانات كافية.	يمثل مشكلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأن رأس المال محدود قد لا يكفي لتمويل الشراء النقدي.	تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة
حماية المستأجر من آثار التضخم في حالة ثبات تكلفة التمويل المستخدم بالعقد.	يعد أكثر تكلفة لأن القيمة الحقيقية للمقدم الذي يدفعه المقترض وقت إبرام عقد القرض ( الآن ) أعلى مقارنة بالدفعات الإيجارية التي يدفعها المستأجر في المستقبل .		آثار التضخم
- يعتبر اعتبار مصروف الإيجار ضمن التكاليف واجبة الخصم . - اعتبار المصاريف الخاصة بالصيانة وغيرها من المنصوص على تحملها بالعقد من التكاليف واجبة الخصم . - في حالة شراء المستأجر للمال المؤجر في نهاية مدة العقد يتم احتساب الإهلاك ضمن التكاليف واجبة الخصم	ينتفع المستأجر بمزايا ضريبية حيث يتم استقطاع قيمة الإهلاك السنوي بالإضافة الى الجزء الذي يمثل الفوائد من قسط القرض.	نتفع المالك باستقطاع قيمة الإهلاك السنوي للأصل فقط.	المعاملة الضريبية
يتحمل المؤجر جانباً من مخاطر التقادم التكنولوجي في حالة التأجير التمويلي أما في حالة التأجير التمويلي فيتحمل المستأجر هذه المخاطر ويمكن للمستأجر أن يتفاوض مع المؤجر على إنهاء عقد التأجير مبكراً .	يتحمل المقترض مخاطر انخفاض قيمة الأصل نتيجة للتقدم التكنولوجي.	يتحمل المستثمر مخاطر انخفاض قيمة الأصل نتيجة للتقدم التكنولوجي.	مخاطر انخفاض قيمة الأصل نتيجة التقادم التكنولوجي
الضمانات تقتصر عادة على الأصل موضوع التأجير (مثلاً خط الإنتاج ) فقط. لأن الأصل المؤجر ضماناً بذاته مملوكاً لشركة التأجير حتى نهاية العقد وبدون حاجة للرهن التجاري.	يلتزم المقترض بتقديم بعض الضمانات الإضافية للمقرض كالأصول وغيرها (سداد رسوم رهن تجاري أو رهن عقارى).	غير مطلوب ضمانات	الضمانات المطلوبة
يتم تسعير الفائدة التي تمثل عائد شركة التأجير التمويلي على التمويل على أساس ثابت طوال مدة العقد.	يلتزم المقترض بسعر الفائدة الذي يحدده البنك والذي قد يكون متغيراً.	لا يوجد تكلفة تمويل	تكلفة التمويل

### ما يجب الإفصاح عنه في القوائم المالية للمستأجر :

يجب أن يتم الإفصاح في القوائم المالية للمستأجر عما يلي :

1. بيان الأصول المستأجرة على أن يتضمن ما يلي :
  - إجمالي القيمة التعاقدية لكل أصل لتشمل إجمالى القيمة الإيجارية و ثمن الشراء .
  - العمر الإنتاجى للأصول المستأجرة .
  - القيمة الإيجارية السنوية .
2. تفاصيل مصاريف صيانة وإصلاح الأصول المؤجرة .
3. يجب تحليل إلتزامات الإستهجار التمويلى حسب تواريخ إستحقاقها بحيث يتم إيضاح ما يستحق سداهه خلال السنوات المالية الخمس التالية كل على حدة وإجمالى ما يستحق سداهه خلال السنوات بعد السنة الخامسة .
4. الإفصاح عن أى شروط مالية هامة تستلزمها عقود الاستئجار مثل الإلتزامات المحتملة عن تجديد تلك العقود أو استخدام حق اختيار شراء الأصل أو دفعات الاستئجار الاحتمالية .

### ج - التمويل الذى يمنح من مؤسسات رأس المال المخاطر Venture Capital

تمول شركات راس المال المخاطر Venture Capital المشروعات الاستثمارية التى تتميز بارتفاع عنصر المخاطر ولكن آفاق نموها المحتملة كبيرة ، وتهتم شركات راس المال المخاطر بالمشروعات الجديدة ذات المخاطر المرتفعة والقدرة علي النمو السريع، وتقوم هذه الشركات من خلال المشاركة فى المشروعات الخطرة بتقديم المساندة المالية والفنية والادارية حتى إذا ما تم تغلب المشروع على أسباب التعثر واصبح يحقق عوائد مرتفعة تقوم الشركة ببيع نصيبها محققه ربحا يتناسب مع درجة المخاطرة التى تعرضت لها وهذا الأسلوب اصبح اكثر انتشارا مع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

### د - سوق الأوراق المالية Capital market

تعد البورصة المصرية سوق الأوراق المالية الوحيدة في جمهورية مصر العربية وتمثل سوق الاوراق المالية منظومة تمكن الشركة من الحصول علي تمويل بالإقتراض عن طريق سندات أو زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم ويشار إلي الشركات في حالة قيدها في سوق رأس المال بالشركات المقيدة ولقد تم تأسيس بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في أكتوبر 2007 كسوق لقيد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يتراوح رأسمالها ما بين 500 ألف جنية و25 مليون جنية وقد إنشئت بورصة النيل بهدف تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة سريعة النمو بما فيها الشركات العائلية من مختلف القطاعات علي القيد في البورصة مما يعطيها مزايا القيد مثل إمكانية زيادة رأس المال وزيادة القيمة السوقية للشركة نتيجة العرض والطلب علي اسهمها وقد تم قيد أول شركة في بورصة النيل في يونية 2008 حتي وصلوا إلي عشر شركات بحلول عام 2010 وتم فتح باب التداول ببورصة النيل يوم الثالث من يونيو 2010 علي ثمانية شركات فقط حيث أن الشركتين المتبقيتين لم تستكملتا بعد القواعد والقوانين المنظمة لسوق المال.

## ملخص

تعرفت في هذا الجزء على كيفية القيام بما يلي:

- تحديد أهم المؤشرات الاقتصادية الداعمة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تعريف المفاهيم المختلفة وخصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد أهمية التنوع في الخدمات المصرفية وربحية الخدمات المصرفية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- سرد ادوات التمويل المتعددة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.